ناخبون متفائلون بالمستقبل

◁في ظل هذا التدافع والحرص من المواطنين على المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة وتأييدهم المطلق للجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين، يتبادر الى الذهن سؤال مفاده:
ما أكثر القضايا التي يهتم بها المواطنون وهم في طريقهم الى لجان مراجعة جداول الناخبين..؟
والأسئلة التي تتضرع منه هي: هل الناخبون متفائلون بالمستقبل أم متشائمون؟.. هل يثقون بالحكومة وسائر مؤسساتها وبالحزب الحاكم أم لا؟
هل يشعرون بالتحسن أم بالتدهور عن السابق؟ هل يريدون التغيير أم الاستقرار على الوضع الراهن..؟

◁استطلاع/ محمود حداد

«الميثاق» كانت على اتصال مع مسؤولين ومواطنين من بعض محافظات الجمهورية.. وكانت هذه الحصيلة:

■ في البدء قال الدكتور عبدالله المعلم أمين عام المجلس المحلي بمديرية خنفر - محافظة أبين: إن الشعب اليمني حريص على الديمقراطية ولا يمكن ان يفرط بها لإيمانه بأنها احد دعائم بناء الدولة اليمنية الحديثة.. مشيراً الى أن المواطن متفائل بها باعتبارها أداة تطوير.

وفيما يتعلق بمطالب الناخبين فهي لا تخلو من المطالبة بتحقيق التنمية الشاملة في الخدمات والمشاريع الضرورية.. منوهاً الى أن هذه المطالب مشروعة وهي في إطار مخطط استثماري موجود سواء على مستوى المحافظة او المديرية، ويحكمها برنامج زمني لتنفيذها في مواعيدها المحددة.

وتعهد المعلم بتلافي أي قصور مستقبلاً يمكن الاستفادة منه من خلال هذه المطالب.

وتطرق أمين محلي مديرية خنفر الى حماس المواطنين الذي يعبر عنه إقبالهم على لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين مما يكشف - على حد قوله - حرصهم الكبير على الديمقراطية التي ارتضوها خياراً لا حياد عنه كونها نابعة من إرادتهم وليست عن نزعة فردية او طبقية او حزبية فئوية ضيقة.. مشيراً الى أن أي تدخلات في زعزعة قناعة الشعب بالديمقراطية لا تزيدهم الا تمسكاً بها، مستهجناً الدعوات التي تعزز ثقافة الكراهية والانفصال..

وقال: من حق المواطن او أية جماعة ان تنتقد ولكن ليس ذلك الانتقاد الذي يهدد وحدة الصف ويزرع بذور الفتنة في الوطن.

وختم المعلم حديثه قائلاً: مهماً كان تشاؤم ويأس بعض الاحزاب فإن الديمقراطية تتجسد في قلوب المواطنين ويتشربها النشء والشباب ولا حياد عنها.. وجميعهم متفائلون بالمستقبل ومؤمنون بقدرات القيادة السياسية والحكومة الرشيدة على تحقيق تنمية شاملة.

لا اعتراض

■ من جانبه أوضح محمد هشلة الاحول مدير مديرية حات -محافظة المهرة: أن عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين سارية على قدم وساق دون أن يعترضها أي معوقات كون المواطنين على ثقة بما أقرته القيادة السياسية.. نافياً أن يكون هناك اعتراض او مقاطعة لعملية مراجعة جداول الناخبين، وقال الاحول: إن المواطنين يتطلعون الى تعزيز مشاريع البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وكهرباء ومياه ، وقال: إن ما تحتاج اليه المديرية بالدرجة الأولى هو شق وتعبيد الطرق التي تربط بين مناطق المديرية من جهة وبين المديريات الاخرى.

واستبعد مدير مديرية حات أن يكون المواطنون متشائمين من الوضع بل إنهم على تفاؤل كبير كونهم يلمسون تغييراً نوعياً في توفير بنية تحتية وتحقيق الكثير من المنجزات في مختلف الجوانب.. إضافة الى تحقيق الأمن والاستقرار المعيشي للمواطنين.

أكثر تفاؤلاً

■ الشيء نفسه يؤكده مدير مديرية جبلة - محافظة إب علي يحيى جعمان، من حيث إقبال المواطنين على تقييد أسمائهم ممن لم يتمكنوا من التسجيل في الانتخابات السابقة وقال: على الرغم من تحريض أحزاب المشترك للمقاطعة فإن قواعدها في المديرية هم أول من بادروا الى لجان مراجعة جداول الناخبين.. مشيراً الى أن المواطنين لم يأبهوا لدعواتهم التشاؤمية ولم يقيموا لها وزناً..

وقال: إنهم الآن أكثر تفاؤلاً مما سبق ويؤمنون بان أجمل الايام لم تات بعد وأنهم في تحسن مستمر في جميع المستويات والمجالات، وإذا ما حدثت أية هفوة او تراجع ، فذلك مؤشر طبيعي وبمثل ظاهرة صحية تدل على العمل.. لأن من يعمل ويخطئ اليوم لن يخطئ غداً.

تغيير

■ من جهته تحدث المواطن سلطان أحمد عبدالله مطري - مديرية الحشوة - محافظة صعدة، حيث قال: هناك أشياء كثيرة يهتم بها الناخب في صعدة واهمها إعادة إعمار ما خلفته فتنة الحوثي، وتثبيت دعائم السلم والأمن والاستقرار، هذا بالنسبة على المستوى الأمني والاجتماعي، أما الاقتصادي فيقول مطري: إن تحسين أوضاع الناس المعيشية والاهتمام بذوي الحالات الخاصة سواء من الأسر الفقيرة، او سواهم مثل المعاقين، وذوي الاحتياجات الخاصة والايتام ممن فقدوا ذويهم في الحرب، وذلك عن طريق توسيع شبكة الضمان الاجتماعي لتشمل كل هؤلاء المحتاجين، لأن هناك الكثير منهم - بحسب مطري - لم تشملهم قوائم الضمان الاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن الناخبين يريدون ممن يقدمون أنفسهم لتمثيلهم في مجلس النواب أن يكونوا فاعلين في المطالبة بما تحتاج اليه منطقتهم من المشاريع الخدمية، وما اليه من تحقيق للبنية التحتية، إضافة الى تفاعلهم الجاد في حل قضايا الثار ومعالجة تداعياتها وآثارها المدمرة.

مضيفاً: أن الناخبين ينظرون الى المستقبل بتفاؤل سيما بعد قرار إيقاف الحرب في صعدة من قبل فخامة الرئيس وينتظرون استكمال إجراءات تلافي ما خلفته تلك الفتنة وضمان عدم عودتها مجدداً الى صعدة.

مؤكداً أنه لا وجود الا للمؤتمر الشعبي العام في صعدة على الصعيد السياسي وإذا ما كان هناك أي تنافس فهو يتم بين شخصيات متعددة، بينما مشربها السياسي واحد وهو المؤتمر الشعبي العام.

مشيراً إلى أنه بقدر ثقته باعضاء مجلس النواب الذين يمثلون دوائر مديريات صعدة الا انه يريد هذه المرة استبدالهم باخرين وذلك لتحقيق التغيير من جهة ومن جهة اخرى إتاحة الفرص للآخرين لتقديم ما بوسعهم.

لا تأثير

أما الأخ أحمد بخيت - مدرس - من محافظة شبوة، فقد أكد ان الشغل الشاغل الذي يشغل بال الكثيرين من الناس هذه الايام في منطقته بضواحي مدينة عتق هو القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وتابع يقول: إن أبناء معظم مديريات شبوة لايهمهم النظام الانتخابي مثلما يهمهم تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العتمل وتوفير الامن والاستقرار.. مشيراً الى أن القلة من أبناء القبائل الذين أعلنوا مقاطعة الانتخابات ليس اعتراضاً على العملية الانتخابية او نتيجة إملاءات الأحزاب السياسية المقاطعة وإنما كان ذلك بدافع لفت أصحاب القرار إلى ما تحتاج اليه مناطقهم من مشاريع أساسية كالمياه والكهرباء والطرقات والمدارس، ولا شيء غير ذلك.

وأضاف بخيت: أن الناس متفائلون بالمستقبل ولم يتأثروا بما تروج له بعض الصحف الاهلية او الحزبية الناطقة باسم احزاب المشترك.

مؤكداً ان ثقتهم بالحكومة ومؤسساتها المختلفة وبالحزب الحاكم مازالت قائمة لأنهم - على حد قوله - يشعرون بتحسن مستمر مقارنة بالسنين الخوالي اللواتي لم يعرفوا منها غير الجوع والخوف والمرض.

التعويضات

■ ومن محافظة المهرة تحدث المواطن تبع عبدالله زيد - مدرس - عن القضايا التي تهم الناخبين، مشيراً الى أن المواطن يهمه في بادئ الأمر الاستقرار الامني والمعيشي، وتعويض من طالتهم كارثة السيول التعويض العادل والسريع، وعلى الرغم من بعض الكبوات التي تتعرض لها الحكومة والحزب الحاكم إلا أن ذلك ليس مدعاة للتنصل وعدم الثقة والشعور بالتشاؤم حيال ما تقوم به.

فمن منطلق النظر الى واقع اليوم مقارنة بواقع الأمس، لا يوجد مبرر الى دعوات اليأس والتشاؤم والتشكيك التي تطلقها بعض الأبواق هنا وهناك مستغلة تذبذب الاسعار والكوارث لتوظفها في غير محلها.

واشار زيد الى كارثة السيول التي تعرضت لها المهرة وحضرموت وكيف وظفها المشترك توظيفاً سلبياً يوحي للمواطن بأن الحكومة مقصرة وقد كانت لها اليد الطولى في اتخاذ التدابير لمواجهة آثار هذه الكارثة.

■ من جهته يؤكد ماجد الورش - الجوف - على أهمية أن يختار الناخبون ممثليهم في البرلمان بعناية .. مشيراً الى أن أهمية هذا القرار تأتي من أنه يتوقف عليه تعليق الناخب على من سيمثله في مجلس النواب الكثير من الآمال والتي منها تحقيق ما يطمح اليه الناخبون من توفير الكثير من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويقول الورش: تحسين الأوضاع الاقتصادية أمر مهم وهذا هو أول ما يتبادر الى الذهن، ولاشك أن توفير الخدمات وتحسين المعيشة للمواطنين هو ما يجب أن يتبناه أعضاؤهم في مجلس النواب، وتأتي بعد ذلك التنمية الاجتماعية ثم السياسية.

ويضيف: أرى أن إقبال المواطنين على لجان القيد والتسجيل دليل على أنهم سيقبلون على الانتخابات في أبريل القادم بحماس أكثر، وهذا بلاشك يؤكد أنهم ينظرون الى المستقبل بتفاؤل وأمل، ويتطلعون الى التغيير، والدفع بالكوادر الكفؤة والمؤهلة التي من شأنها ان تمثل المواطنين في مجلس النواب أحسن تمثيل، وبحيث تكون لديها القدرة على تبني قضاياهم والمشاركة في معالجتها عبر إيصالها إلى الجهات المختصة ومن ثم متابعة التنفيذ وبشكل مستمر.

د. المعلم - زنجبار: الشعب متفائل ولا تفريط بالديمقراطية

هشلة - المهرة: المواطنون يتطلعون إلى تعويض المتضررين ولا توجد مقاطعة

يحيى جعمان - إب: الناس رافضون دعوات الأحزاب التشاؤمية

مواطن - صعدة: الناخبون متفائلون بالمستقبل واعمار ما دمره المتمردون

مدرس - شبوة:

الشعب عانى من أحزاب الخوف والموت وثقته بالمؤتمر لا تهتز

مواطن - الجوف:

الإقبال الكبير على لجان القيد أمل المستقبل

أحزاب اللقاء المشترك وأزمة الضمير

ناصر العطار*

■ شهدت الساحة اليمنية اليوم وبالأمس وبالماضي القريب نشاطات مكثفة للمتنفذين في قيادة أحزاب اللقاء المشترك وتركزت لتنفيذ وتحقيق مصالح شخصية وعلى حساب مصالح الوطن ومصالح شركاء تلك الأحزاب في العمل السياسي، وتعددت الأساليب والأدوات والمخططات التي يعتمدون عليها في تنفيذ مآربهم، ولن نتطرق الى تفاصيل تلك الأعمال، فشواهد التاريخ مازالت حاضرة في أذهان وآلام أبناء الشعب بما قامت به تلك الأحزاب منفردة على مستوى كل حزب او مجتمعة فيما يسمى باللقاء المشترك ولفترة ما قبل الوحدة والتي كان آخرها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.. وما بعد الوحدة أحداث صيف ١٩٩٤م، وموقفها من الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ومواقفها المتأزمة من أي استحقاقات دستورية تنفذ في مواعيدها المحددة دستوراً.. الانتخابات النيابية ١٩٩٣، ١٩٩٧م، ٢٠٠٣م، والانتخابات القادمة ٢٠٠٩م، وكذا انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م وانتخابات محافظي المحافظات٢٠٠٨م وبالمثل مواقفهم من الانتخابات الرئاسية رغم التحولات والتطورات المتنامية من انتخابات رئاسية من قبل السلطة التشريعية ١٩٩٤م الى انتخابات مباشرة من قبل الشعب ١٩٩٩م وبمشاركة جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومستقلين عام ٢٠٠٦م وتأسيس المجالس المحلية ٢٠٠١م و ٢٠٠٦م واكتمالها بانتخاب المحافظين .. الخ.

كما تباينت مواقفها إزاء أعمال التمرد في بعض مناطق صعدة، والفوضى والشغب في بعض مناطق الضالع ولحج والتي تنوعت بالسكوت وهو أهون المواقف او قلب الحقائق او المساندة غير المباشرة او المباشرة بالتحريض للتمرد على الدستور وإثارة النعرات الطائفية والقبلية والمذهبية والولاءات الضيقة.

ومما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك اليوم من ممارسة أفعال وأقوال تمثلت في التالي:

- التحريض على العنف والتمرد وعدم الانقياد للدستور والقوانين النافذة والسب والتجريح لسلطات الدولة وأعضائها منفردين او مجتمعين، بالاضافة الى السب والتجريح للمؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب وعبر مختلف وسائل الاعلام المتاح لها الصحف، المواقع الالكترونية، شركة سبافون للاتصالات ، المنشورات والمطبوعات، والى جانب ذلك الدعوة والتحريض على مقاطعة الانتخابات.
- القيام بالتخطيط والإعداد والتنفيذ لأعمال تشكل جرائم جسيمة تمثلت في الاعتداء بالرصاص وفي التقطع لبعض اللجان الانتخابية ، إضافة الى الاعتداء بالتهديد والضرب.
- قطع الطرق ومنع تنقل اللجان الانتخابية والمواطنين في بعض المناطق وإطلاق النار ورمي المتفجرات على بعض مقرات اللجان الفرعية.
- القيام بما يسمى بالتجمهرات والاعتصامات وبمخالفة القوانين والتي نفذت في بعض الأماكن وعلى بوابات مقرات اللجان الاساسية والفرعية، حتى تعيق وتمنع وصول المواطنين لممارسة حقوقهم الانتخابية.
- تحريض بعض عناصرهم والمعينين في اللجان الانتخابية على مخالفة القانون بعدم التواجد في الأماكن والمواعيد المحددة وقيامهم باستفزاز المواطنين وإعاقة تسجيلهم في بعض المناطق.. الخ.
- استخدام بعض المساجد للممارسة الخطابة الدينية بمخالفة أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين، حيث عمدت الى التأجيج والتحريض ضد الدولة والنظام الجمهوري وأهداف الثورة والديمقراطية، اضافة الى التجريح والاهانة المباشرة وغير المباشرة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

وجميع تلك الجرائم قد مورست بموافقة ومشاركة رموز وقيادات تلك الأحزاب، ومن ذلك ما تلفظ به الاستاذ عبدالوهاب الآنسي أمين عام حزب الاصلاح رئيس المجلس الأعلى للمشترك بقوله: «المؤتمر الشعبي العام يقوده مجموعة من السفهاء يجب الحجر عليهم.. الخ»، أما جرائم النشر فقد احتلت المرتبة الأولى في القذف والتجريح والإهانة، والتحريض على العنف وقد بلغت اكثر من «٥٠٠» جريمة للفترة من أغسطس ٢٠٠٨م وحتى اليوم وجميع تلك الأفعال قد استهدفت في المقام الأول الإجهاز على الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة والمتساوية لجميع المواطنين وعلى النظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وأن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الانتخابات العامة والاستفتاء كما يزاد لها بطريقة غير مباشرة عن طريق سلطات الدولة التشريعية ، التنفيذية، القضائية، وعن طريق الجالس المحلية وفقاً لنص المادتين (٤، ٥) من الدستور وكذا تعتبر تلك الجرائم ماسة بالحقوق والحريات العامة كونها تستهدف إعاقة ومنع المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية في الانتخاب والترشيح المكفول لهم دستوراً وفقاً لنص المادتين (٤١، ٤٢) من الدستور وكذا مخالفتها بتنصيب نفسها عن الناخبين باعتبار أن الحق الانتخابي شخصي لكل مواطن «ناخب» ولا يجوز التوكيل او الإنابة في ممارسته وفقاً لنص المادتين (٣، ٤) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء.. وتعد متناقضة مع المبادئ السامية للنهج الديمقراطي القائم على سيادة الشعب.. وهو أفضل وأرقى المبادئ لأنه يتيح لأبناء الشعب ممارسة حقوقهم الانتخابية وبالتساوي دون قيد او شرط باستثناء اشتراط توافر الأهلية ببلوغ السن وسلامة العقل وكذا ان يكون من رعايا الدولة أو ممن اكتسب جنسيتها.. وهذا بخلاف المبادئ التي تقوم على سيادة الامة والتي انتهجت بعض النظم ومنها الملكيات البائدة، حيث ووفقاً لهذه النظرية لا يمنح حق الانتخاب إلا لفئة معينة من أبناء الشعب كان يكونوا من رؤوس الأموال أو من طبقة السادة، وكبار الموظفين.. الخ.

أما في التكييف القانوني للجرائم وعقوباتها فتعتبر جرائم جسيمة تستوجب توقيع العقوبات على تلك الاحزاب وقياداتها وعناصرها منفذي تلك الجرائم وعلى النحو التالي:

- توقيف نشاط الحزب او حله وفقاً لنص المادتين (٣٣،٣٤) من قانون الاحزاب، وذلك لارتكاب الجرائم المحددة بنص المادة (٣٣) من قانون الاحزاب.
- الإخلال بالأمن والسكينة العامة وبالنظام العام والإقدام على التآمر والعنف والتحريض عليها.
- ممارسة انشطة مناهضة لأهداف الثورة والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية.
- حرمان الأحزاب المخالفة من المشاركة في الانتخابات التي تسبب في عرقلتها او تعطيلها وتحميلها نفقات وتكاليف إعادة الأعمال، وفقاً لنص المادة (١٣٠) من قانون الانتخابات، كما يعاقب مرتكبو الجرائم بالحبس لمدد قد تصل الى أكثر من عامين إضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون آخر وفقاً لنصوص المواد (١٢٧-١٣٧) من قانون الانتخابات.
- توقيع العقوبات على الصحف والمطبوعات ودور النشر والمواقع الالكترونية وشركات الاتصالات ، أولاً عقوبات الوقف الفوري ومصادرة المطبوعات وإغلاق المطابع والمقرات بموجب أوامر من الجهات المختصة في وزارات الاعلام والاتصالات وتقنية المعلومات بهدف منع استمرار ارتكاب الجرائم حتى صدور الاحكام القضائية.

وأخيراً باعتبار كما اسلفنا أن تلك الجرائم قد استهدفت واضرت بالمجتمع وأفراده وبالحقوق والحريات العامة بالاضافة الى النيل من حياة وممتلكات المواطنين -ووفقاً لقانون الجرائم والعقوبات- فإن تلك الجرائم معاقب عليها بالقصاص أو الحبس لمدد تصل إلى عشرين عاماً.

وإننا ومن خلال طرحنا هذا نأمل من جميع أبناء الشعب تفحص الخطاب الإعلامي للمشترك والوقوف صفاً واحداً للتصدي لكل المحاولات الرامية الى النيل من الوطن ومكتسباته في الثورة والوحدة والحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ، فهي الخيار والطريق الوحيد لسلامة وأمن المجتمع ولتقدمه وتطوره، أما الدعوات الشواذ وتحت ما يسمى التمرد والعصيان وعدم الاحتكام للدستور والقوانين ولنتائج الصندوق، فما هي الا معول لهدم كل ما تحقق، وحجر عثرة أمام أي تقدم وربما لا سمح الله قد يعيد اليمن وأبناءه الى التشرذم والصراعات.

كما نأمل من الجهات المختصة ممثلة باللجنة العليا للانتخابات باعتبارها المعنية بالرقابة والاشراف والمتابعة على سير الأعمال الانتخابية وفقاً لنص المادة (١٥٩) من الدستور، ومن لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية كونها المعنية بمراقبة أنشطة الأحزاب وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومن النيابة العامة والمحاكم القضائية كونها المعنية بحماية المجتمع من الدعاوى الجنائية، ومن الجهات المعنية ممثلة بوزارة الداخلية والسلطات المحلية لوقف التجمهرات أو ما يسمى بالاعتصامات وبالذات إذا كان المتظاهرون مسلحين وذلك حماية لحقوق وحريات المواطنين ولحياتهم وممتلكاتهم.. وحتى وزارات الاوقاف والارشاد والاعلام والمواصلات وتقنية المعلومات يجب أن تقوم بواجبها تجاه المجتمع وذلك بوقف الانشطة الاعلامية وعبر مختلف الوسائل ان تثبت ارتكاب مخالفات من قبل أحزاب المشترك.

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

مديرة مشروع تطوير الإدارة لـ«الميثاق»:

محاولات الإصلاح تغييب دور المرأة ستبوء بالفشل

◁لم يكن حديثها عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مضمماً بمفردات الاستجداء والترجي والاستعطاف وإنما كان حديثاً مضمماً بالثقة المتناهية المؤمنة بقدرات وإمكانات المرأة اليمنية على تحقيق المشاركة الفاعلة في قيادة وطنها على مختلف المسارات.. هذه هي الاستاذة أروى محمد الرعدي مدير مشروع تطوير الادارة العامة بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية.. مركزها التنفيذي المرتبط بعلوم الإدارة جعلها تعرض ومن منظور ثقافة إدارية واسعة رؤى وأفكاراً جديرة بوقوف القارئ أمام إجاباتها لتساؤلات «الميثاق» في الحوار التالي:

لقاء/ يحيى نوري

الرئيس هيأ الأرضية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية

□ أروى الرعدي

■ باتت قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية هدفاً تعبر عنه العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية.. ما الذي تمثله هذه الغايات من دلالات؟

- لاشك أن اليمن قد قطعت شوطاً لا يستهان به في ما يخص تعزيز دور المرأة سياسياً واجتماعياً ومحاولة إشراكها في المعترك السياسي والاجتماعي والثقافي وذلك في مرحلة زمنية تكاد تكون قياسية، وقد جاء ذلك بعد حقبة زمنية طويلة عانت فيها المرأة من الظلم والحرمان من أبسط الحقوق، مما دفع القيادة السياسية الى اتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء المرأة مكانة تليق بها وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أمرين أولهما الوعي بخطورة تغييب دور المرأة وعزلها سياسياً واجتماعياً وتأثير ذلك سلباً على تقدم وتطور المجتمعات وانه قد آن الأوان لإشراكها في الحياة السياسية وصنع القرار الى جانب مشاركتها في العديد من المجالات المختلفة بهدف المضي قدماً وإحداث التغيير المنشود في مجتمع يعاني من مشكلات كثيرة أولها الجهل، وأن تجاهل دور المرأة في هذا الجانب ما هو الا محاولات عقيمة للإصلاح لا تؤدي الى شيء لأن المرأة تمثل نصف المجتمع! أما الدلالة الثانية فهي ان المرأة اليمنية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها تمتلك المهارات والقدرات التي تؤهلها لتحمل جميع المسؤوليات المناطة بها وتنفيذ المهام الموكلة اليها بمهارة وإتقان والدليل على ذلك مشاركتها الفاعلة والناجحة في الكثير من الفعاليات والأنشطة جنباً الى جنب مع أخيها الرجل.

قوقعة وانزواء

■ بالرغم من هذه التفاعلات الايجابية مع قضية المرأة نجد أن دور الاطر النسوية إزاء الانتصار لحقوق المرأة مازال ضعيفاً - إلامْ تعزون ذلك، وما المطلوب من المرأة القيام به حالياً؟

- يعزى هذا الضعف الى الكثير من العوامل منها أن المرأة في بلادنا مازالت تعاني من بعض المفاهيم الموروثة الخاطئة والتي تفرض عليها نوعاً من التردد وهذا ليس بمستغرب في مجتمع عانى لدهور من التخلف والجمود بل إن قضية المرأة لم توجد الا كنتيجة طبيعية لإيجاد حلٍّ لهذا التخلف ولإخراج المرأة من قوقعتها بالاضافة الى ما سبق هناك أيضاً بعض العقليات التي مازالت تضع المرأة في قالب خاص ضمن إطار ضيق يحصر دورها في المنزل وفي حال خرجت منه بغرض العمل يتم حصرها للقيام بأدوار ومهن محدودة ومعينة تعد على أصابع اليد! ونحن نعلم أنه رغم أهمية هذه الأدوار إلا أنها غير كافية ولا تشمل جميع جوانب الحياة كما لا تغطي المستويات المختلفة في المجتمع فعلى سبيل المثال لابد أن توجد المرأة في جميع المستويات الإدارية في المنظومة العامة حسب مؤهلاتها وخبراتها ومهاراتها الفكرية والإدارية، كما أنه يجب أن تساهم بزخم في كل جوانب الحياة، ولا ننسى أهمية ودور المرأة في التركيز على تطوير نفسها ورفع مستوى وعيها في المجتمع.

معايير لابد منها

■ بالنسبة للانتخابات النيابية القادمة.. ما الواجب على الأحزاب السياسية القيام به باتجاه الدفع بالمرأة كمرشحة وضمان مشاركتها في البرلمان؟

- الدفع بالمرأة الى البرلمان كعضو هو انتصار لها لما لمشاركتها من تأثير إيجابي على الحركة الانمائية في البلاد بصورة عامة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض لابد من أن تستشعر الأحزاب والتنظيمات السياسية ضرورة حسن الاختيار لمن يتم ترشيحها لتمثيل المرأة في البرلمان كما هو الحال بالنسبة للرجل الذي يجب أن يتحلى بالأخلاق الاسلامية الحميدة دون تعصب او مغالاة بالاضافة الى السيرة الطيبة مما يجعل هذا المرشح سواء أكان رجلاً أو امرأة قادراً على أداء الرسالة بأمانة، وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أنني أرى أن لا يتم التركيز فقط على الدور السياسي للمرأة، فإلى جانب ذلك ينصح بأن تهتم هذه الاحزاب بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات ذات العلاقة بالتركيز على توسيع مجال تعليم المرأة سواء في الريف او الحضر، وتدريبها في جميع المجالات والعمل على غرس قيم الحق والعدالة فيها وذلك كمرحلة أولية وتحضيرية لابد منها.

مواقع مؤثرة

■ كيف تقيمين مستوى مشاركة المرأة في التنمية السياسية وفي إطار المؤسسات والمصالح؟

- برأيي أن المشاركة جيدة نسبياً إذا ما قيست بمقياس الكم لا النوع وبالنظر الى الإقبال كبير من قبل المرأة على العمل والمشاركة في المجال العام وخاصة على مستوى الأنشطة التنفيذية، ولكن مازال هناك ضعف على مستوى طبيعة هذه المشاركة مما نتج عنه عدم الاستشعار بتأثيرها المباشر على مجتمعنا نتيجة أنها لا تحقق الهدف الحقيقي من وجودها ، كما أننا نفتقد حقيقةً الى وجود المرأة في أدوار سياسية وقيادية أكثر تأثيراً في مجالات مهمة مثل التربية والتعليم والصحة الى جانب المنظمات الخيرية والانسانية، فما العيب في أن تتولى المرأة دوراً قيادياً في المؤسسات ذات العلاقة بالتنمية الشاملة إذا ما وجد امتلكت المؤهل والخبرة القيادية لقيامها بهذا الدور خاصة ان المرأة اليمنية قد أثبتت أنها يمكن ان تكون قائداً ناجحاً، ولاننسى أن هناك نساء يمنيات قد حققن ولا يزلن يحققن نجاحاً كقادة إداريين لا يستهان بهن..

تمكين المرأة

■ عودة الى التشريعات المعنية بحقوق المرأة .. هل أنت راضية بمنسوب ما تحقق على صعيد مراجعتها.. وما أبرز التشريعات التي تتطلب مراجعة عاجلة؟

- أترك الإجابة على هذا السؤال للمختصين في هذا المجال، ولكنني اعتقد أن ما تم مراجعته في نص المشروع الأولي للتعديلات الدستورية يفي بالغرض في هذه المرحلة وهو تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً من ممارسة حقوقها المدنية على أسس اجتماعية وثقافية من العدالة والمساواة بما يكفل لها حقها في العمل والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية.

■ النشاط الاعلامي وعلى مختلف جوانبه .. هل أنت راضية عما يقدمه ويعرضه بشأن المرأة.. وما الذي تأخذينه على هذا النشاط؟

- بالرغم أن الإعلام في بلادنا مازال يعاني الكثير من المشكلات والمعوقات التي تقف عائقاً في سبيل تحقيقه لجميع الأهداف المتوقعة منه، فالقضايا كثيرة والأهداف كبيرة وغير محددة والمهام غير واضحة بالاضافة الى افتقار بعض المؤسسات الاعلامية الى العناصر الكافية ذات الخبرة والكفاءة، الا انه لابد من التنويه الى انه حقق بعض النجاحات فيما يخص محاولات إشراك المرأة في الكثير من الفعاليات والأنشطة الاعلامية من خلال بعض البرامج الناجحة التي صُمّمت فقط للمرأة وتُعنى بالطفل والمرأة معاً والتي تركت أثراً لا يستهان به، وبالرغم من ذلك فإن وضع خطة استراتيجية مدروسة تشمل وضع حلول للمشاكل والمعوقات من شأنه رفع مستوى إسهام الأجهزة الاعلامية المختلفة فيما يخص التركيز على قضايا المرأة ومشاكلها والتفعيل الايجابي لدورها، فكما هو معروف ان البوابة الرئيسية لتعزيز دور المرأة وإيصال صوتها الى أفراد مجتمعها هو الإعلام الواعي والذي يتحرك وفق استراتيجية وسياسة واضحة المعالم بهدف الوصول به الى الاهداف المنتظرة منه وبغرض النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع ودفعها الى الأمام..

الأحزاب مطالبة بالشفافية في تعاملها مع قضايا المرأة